الأنباء
الخميس 12 يناير 2017

مرزوق الخليفة

د.حمود الخضير

د.جمعان الحريش

مبارك الحريص

أبل: اتخذنا الإجراءات اللازمة بشأن سقوط سقف أحد البيوت وأحلنا القضية إلى النيابة

د.فالح العزب

يوسف الفضالة ود.خليل عبدالله

أنس الصالح ومحمد الدلال

د.نايف المرداس

الإجابة عن الاسئلة يجب أن ينتهي ذلك في هذا المجلس، قانون الديوان الوطني لحقوق الانسان قانون مفخرة، بالرغم من اختلافنا على ما فيه من بعض المواد استقدام وتشغيل الخدم لماذا لا يطبق.

صاحب السمو وجه بأهمية الرد على الاسئلة، أرجو الرد على كل سؤال حتى لا نضطر الى استخدام ادواتنا، وكلام وزير العدل مرفوض.

● أسامة الشاهين: لابد من تطبيق أحكام الشريعة، الدستور يقول إنما يحمل المشرع أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية الخير كل الخير في أحكام الاسلام العظيم.

كلنا نتكلم عن عدالة اجتماعية واصلاح اقتصادي وكلها واردة في أحكام الاسلام العظيم.

الخطاب الأميري السامي تطرق الى تحديين يواجهان وطننا العزيز هو التحدي الأمني والتحدي الاقتصادي وسموه وُفق في اختيار هذين التحديين اللذين يشغلان بال النواب والمواطنين.

وإذا جئنا الى الأمن، فأدعو الحكومة الى تعزيز التعاون العسكري مع منظومة دول التعاون الخليجي وتطوير درع الجزيرة لحماية دول الخليج وفي اطار التحدي الأمني نأمل تعقبه انفراجات واصلاحات سياسية ابتداء من تعديل نظام الانتخاب الحالي، وعلينا تعديل مرسوم الصوت الواحد فهو غير ديموقراطي ولا تبقى إلا مملكة تايلند تشاركنا هذا النظام.

لنبدأ في صفحة جديدة ملؤها التعاون وأدعو الحكومة والمجلس بالمضي قدما الى اقرار قوانين الاصلاح الاقتصادي ولا بد من تعديل الدستور، لتنظيم الجماعات السياسية ومازالت معروفة.

لا بد للمجلس ترشيح عناصر للمحكمة الدستورية للاستئناس بآرائهم قبل إصدار الأحكام، التحدي الأمني يتطلب مجموعة من الاجراءات منها تمكين الوحدة الوطنية من خلال مفهوم الأمن الاجتماعي بداية من الاسرة ومشاكل السكن والتعليم والصحة.

ونحن قلقون مما يحدث في مدينة صباح الأحمد السكنية وغرب الصليبخات فهناك واقع بئيس تعاونيه الاسرة الكويتية.

مكافحة الفساد السياسي هي أولى أولويات تمكين الوحدة الداخلية لمواجهة الأخطار الخارجية وظاهرة تضخيم الحسابات قتلت بحثا ولكنها لا تعالج معالجة حقيقية.

الدستور تضمن رؤية اقتصادية واضحة وتبني اقتصادا وسطا يقوم على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

التحدي الاقتصادي يتطلب تنويع مصادر الدخل من خلال الضرائب الجمركية، ويجب التحقيق في موضوع الحاويات وأن تعود للدولة

السيطرة على منافذها الجمركية، ولا يصح ان تذهب الى مؤسسة تجارية حتى تكون تحت رقابتنا امنيا.

2٪ من طاقة العمل الكويتية من المشاريع الصغيرة و8٪ قطاع خاص و90٪ من القطاع الحكومي، فهذا خلل اقتصادي كبير، فعلينا تنويع مصادر الطاقة، لا يجوز ان 20٪ من النفط يستهلك في الكهرباء والماء وفي مجلس 1981 قدم سؤال برلماني عن مشروع الشقايا للطاقة المتجددة، كما قالت صحيفة «الأنباء» انه تم افتتاح المرحلة الاولى من مشروع الشقايا، وهناك فرص ضاعت في تنويع مصادر الطاقة.

● محمد الدلال: جاء في خطاب صاحب السمو الامير: لقد حملكم الوطن امانة ثقيلة، فاحرصوا على اداء الامانة، هذه الامانة الثقيلة الشرعية التي ذكرها صاحب السمو الامير تتطلب منا ان نكون صرحاء مع انفسنا، فالاستقرار في تعثر مستمر منذ بداية الحياة النيابية، هل المسيرة السياسية ثابتة؟ فحل المجلس غير دستوري مرتين وحل دستوري 6 مرات وابطل المجلس مرتين، والمجالس لا تكمل مدتها وذلك اوجد التعثر، تراجع الانجاز ملاحظ، وفي العام 2015 اتى وكيل مساعد يقول ان الخطط التي تمت في 8 سنوات غير واقعية وعبارة عن شعارات وقدم استقالته، وهذا يعكس صورة من التعثر العام، الفساد ينمو بشكل كبير، رقم المؤشرات في مدركات الفساد العالمي متراجعة بشكل كبير، وستتراجع اكثر بعدما ابطل قانون هيئة مكافحة الفساد على الرغم من ادعاءاتنا ببذل جهد كبير في مكافحة الفساد.

والقانون الذي اقر في 2016 هزيل وضعيف ما يدل على عدم جدية الدولة في مكافحة الفساد.

وجزء من ذلك سبب نظامنا السياسي والدستوري، فالتعليم متراجع ومؤشر التنافسية رقمنا 86 من اصل 136 دولة والامارات رقم 10 وفي قطر في التعليم الابتدائي رقم 6 والامارات 12.

التضييق على المواطن لا يجعله منتجا، هدف الكويت تحويلها الى مركز مالي وتجاري هذا دغدغة للمشاعر، والوثيقة التي من المفترض مناقشتها لماذا لا تناقش وهذا تعثر في الادارة والتركيبة السكانية المتضررة ونحن الآن 35٪ وضايعين في الخدمات، نحن لسنا ضد المقيمين ولكن ضاع الكويتيون في التركيبة السكانية.

سنظل في طريقة تشكيل الحكومة وفي الانظمة الانتخابية الهزيلة والعلاج محتاج الى توافق والى مؤتمر وطني ونلتقي مع صاحب السمو الامير ونحاول الوصول الى حلول وسط حتى نحسن الادارة في الدولة، وهذا لا يمنع في هذه المرحلة ان نخطو بعض الخطوات، استغرب رفض الحكومة وجود قانون بشأن التعيينات القيادية.

القضية ليست صياغة خطط بل تنفيذها وذلك يؤدي بنا الى التراجع.

نحتاج ايضا الى الحكومة الحكومية لوضع قواعد تضمن عملية الانجاز وقياس الاداء ومراقبتها وذلك يحتاج الى الجدية في العمل وان المسؤول لا يعتقد انه فوق المسؤولية والمحاسبة.

قوانين الفساد يجب ان تتطور وان تكون متوافقة مع الاتفاقيات ونعم نعدل قانون مكافحة الفساد ولكن ليس لمعالجة مشكلة آنية بل لمعالجة الهيئة وعمل الهيئة ككل حتى نرتفع في مؤشر مدركات الفساد العالمي.

بالنسبة للوضع الامني هذه قضية مهمة تؤرق الشعب الكويتي بحكم قربنا من الاحداث، والمطلوب ان يكون الشعب شريكا في مواجهة هذه التحديات الامنية.

يجب ان يكون لدينا توثيق للعلاقات مع دول الخليج وآن الاوان لان نفكر في ان يكون لدينا وزارة خارجية ودفاع واحدة بحيث تتوحد الرؤية للتعامل مع الخارج والناحية الدفاعية ويترك الشأن الداخلي لكل دولة، ونركز على الشأن الخارجي والشأن الدفاعي.

● فيصل الكندري: علينا مضاعفة العمل والانجاز لكي نكون عند مقدار الامانة التي حملنا اياها الشعب الكويتي وان نفتح صفحة جديدة من التعاون مع الجميع.

بعض الزملاء يرى ان القضية الاسكانية التي اختارها الشعب من اولى الاولويات، تم تعديل قوانين وسن قوانين في المجلس السابق وكوني رئيس اللجنة الاسكانية في المجلس السابق والحالي اسمع بمطالبات في تشكيل لجنة تحقيق وان التوزيعات كانت حبرا على ورق.

يد اللجنة ممدودة لجميع الزملاء ومن لديه مقترحات او قوانين تريدون تعديلها لتسريع حل القضية الاسكانية ما عندما مانع ابدا، تم الزام الرعاية السكنية بتوزيع 12 الف وحدة سكنية كل عام وقد تم ذلك، ولم تكن توزيعات على الورق، وفعلنا وعملنا وبدأت النتائج تتضح للشباب الكويتي من خلال انخفاض اسعار الايجارات.

منطقة ابوحليفة تم الامر بتسليم امر البناء، وفي الوفرة كذلك وغرب عبدالله المبارك في شهر 11 المقبل سيتم تسليم امر البناء.

الحكومة تعمل على وضع برنامج زمني لإنشاء 10 آلاف وحدة سكنية للبيوت منخفضة التكاليف، وكان هذا كله على مدى سنتين، ولنرجع للتاريخ، فهل حدث ما حدث في اي من المجالس السابقة ان تم توزيع قسائم سكنية بهذا الحجم، ولكن التوزيعات ليست حبرا على ورق، وتستطيعون زيارة ابوحليفة وسعد العبدالله وغرب وجنوب سعد العبدالله التي تشتمل على 30 ألف وحدة سكنية، ولتقديم التعاون لتسريع حل القضية.

وبالنسبة لما حدث بمدينة صباح الأحمد السكنية طلبت من الوزير احالة المقاول الى النيابة وتشكيل فرق فنية لفحص البيوت التي بناها هذا المقاول.

وفي الاجتماع القادم سيوضح الوزير اجراءاته وكلنا نعمل لاجل الصالح العام ولصالح الشعب الكويتي، ولابد ان نتعاون الى الافضل لحل معاناة الأسرة الكويتية.

موضوع الصحة، المواطن لا يثق ان يذهب الى المستشفيات الحكومية بسبب نقص الكفاءات والخبرات، وعلى وزير الصحة ان يحول مستشفى جابر الى مستشفى علاج بالخارج. وعلى وزير الصحة القيام بهذا العمل الآن، والاتيان بكوادر طبية وخبرات عالمية اجنبية ممتازة.

الى اين وصلنا في قانون مستشفيات الضمان الصحي لتكون المستشفيات الحكومية خاصة بالمواطنين فقط؟ الاصلاح الاقتصادي لا يكون على حساب جيب المواطن ولن نقبل بأن يكون على حساب المواطن، وجيب المواطن لن يمس، ولن نقبل بالمساس به، وهذا دورنا لحماية المواطن.

وعلى الحكومة تنويع مصادر الدخل. لماذا نأتي بمستشارين من جمهورية مصر العربية؟ لماذا لا نستغل مستشارينا ومحامينا؟ وللاسف ان هؤلاء المستشارين الذين نأتي بهم من الخارج غير جيدين.

● د.خليل عبدالله: يشير صاحب السمو الأمير في خطابه السامي الى الاخطار المحدقة من كل جانب. لكي نحصن المجتمع لنعمل بالدستور اولا ومن ثم نعدله، المادة 7 تنص على ان العدل والحرية والمساواة من دعامات المجتمع، فمن من أبناء المجتمع يشعر بالحرية والعدالة والمساواة؟! لنطبق مواد ونصوص ومعاني الدستور وبعد ذلك نتحدث عن تعديل.

الوزراء معظم الوقت بدلا من الحديث عن التشريعات والقوانين نلاحق الوزراء لكي نقضي حاجات الناس ومعاملاتهم، اولا كان المواطنون رقابهم بيد شيوخ، وبعد ذلك بين تجار، وبعد ذلك بيد متنفذين، ومن ثم النواب لا يجوز ذلك.

اين مدرسو الرياضة في المدارس؟! بسبب ذلك لا توجد رياضة ولم نعد قادرين على حماية مجتمعاتنا، اين الفنون والمسرح والرسم والموسيقى؟!

البنك الدولي يخطط لنا من أجل تعليمنا انتهبوا، وقدموا مشروعا بإلغاء النحو والاملاء من مناهج الثانوية، يجب ان نتحقق بأن السلطة لا يعبث بها أحد، ونلجأ للسلطة القضائية لتحمينا النيابة العامة، واذا كان ما سمعناه في النيابة العامة صحيحا فلن يمر مرور الكرام.

كيف نحمي انفسنا والمجتمع من الاخطار التي يتحدث عنها صاحب السمو الأمير، فالسور الذي يحمينا هو دستورنا والعمل بهذا الدستور العدو يأتي من الخارج ويراهن على عدم وجود حرية أو مساواة أو عدم وجود تكافؤ الفرص، بأمر من نهدد الشعب الكويتي بسحب جنسيته، نحصن المواطن بالدستور، وتقدمت مع نواب قدمنا اقتراحات بقوانين بتكافؤ الفرص، بالقانون لا يوجد احد احسن من أحد هذا في القانون والدستور.

عندما نتحدث عن الشأن الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، فبأي عقل نقلل تنويع مصادر الدخل بفرض ضرائب على المواطن؟!

لنستغل الموقع الجغرافي للكويت، نحن نربط بين دول الخليج ودول العالم.

● مرزوق الغانم ترفع الجلسة الى يوم 31 يناير 2017 الثلاثاء.

أسامة الشاهين: مكافحة الفساد السياسي تقوي الوحدة الداخلية

محمد الدلال: أستغرب رفض الحكومة وجود قانون بشأن التعيينات القيادية!

فيصل الكندري: التوزيعات الإسكانية لم تكن على الورق فقط.. والحكومة ملتزمة بجدول زمني للمشاريع

خليل أبل: تحصين المجتمع يستلزم التمسك بنصوص الدستور من دون استثناء

«ندوة المحامين»: مزاجية أشخاص تؤثر سلباً على قضية إيقاف النشاط الرياضي بالكويت

مؤمن المصري

أكد المدرب الوطني محمد الحبيب ان الشعب الكويتي مل من المهاترات الحاصلة بالوقت الحالي، وليس لديهم اي استعداد لسماع اي شيء بخصوص مشكلة الرياضة، كونهم يعلمون جيدا السبب وراء الإيقاف والقضية الرياضية بشكل عام.

واضاف ان المشكلة تتعلق بشكل مباشر بصراع شيوخ وهو الأمر الذي يدفع ثمنه الرياضيون الآن، خاصة ان هناك أشخاصا صوروا لنا ان اسم الكويت وسيادتها مرتبط ارتباط كليا بالقوانين الدولية والمحلية وأي تدخل يعتبر مسا بسيادة وقوانين الدولة وهو امر غير صحيح بتاتا، مشيرا الى ان المشكلة جيرت بهذه الطريقة لمصالح شخصية.

وأضاف ان الوضع ازداد تأزما بسبب تقاعس الحكومة خلال السنوات الأخيرة جعل الطرف الآخر يتمادى ويستند ويجره إلى ملعبه ويعطيهم المجال.

جاء ذلك في ندوة إقامتها جمعية المحامين الكويتية مساء أمس بعنوان «الرياضة والإيقاف» وتحدث فيها كل من عضو مجلس الأمة السابق صالح الملا، والإعلامي محمد الصالح، والمدرب الوطني محمد الحبيب، إضافة إلى رئيس اللجنة الرياضية عبدالعزيز المنديل الذي أدار الحوار.

صالح الملا ومحمد الصالح وصالح الحبيب خلال الندوة

الملا: الطرف الحكومي هو الذي يقود معركة الإيقاف والإضرار بمصالح الرياضة الكويتية مع سبق الإصرار والترصد

الطامة الكبرى

استهل المنديل الندوة قائلا: كوني احد اللاعبين بلعبة ألعاب القوى، اقول اننا كرياضين نتكلم بحرقة لاننا المتضررون بشكل مباشر من وراء هذا الإيقاف.

واعرب المنديل عن دهشته من طريقة التعامل من قبل هيئة الرياضة وعدم تفريقها ما بين الإيقاف الدولي والإيقاف الأولمبي، وهو الأمر الذي حرمنا في المشاركة في عدد من البطولات، والطامة الكبرى اننا شاركنا بالبطولة على حساباتنا الشخصية وحققنا إنجازات جيدة، حتى ان هيئة الرياضة هي التي باركت لنا، وهو امر مستغرب من قبلها وجهلها بمثل هذه الأمور.

وتساءل المنديل: كيف لنا كرياضيين نضع ثقتنا بمسؤولين يجهلون العديد من القوانين ونعطيهم الضوء الأخضر بحل هذه المشكلة، وهم لا يفرقون بين الإيقاف الدولي والاولمبي؟

مزاجية أشخاص

قال الإعلامي محمد الصالح ان المشكلة الرياضية بدأت منذ عام 1986 ثم استكملت حلقاتها عام 2007 إلى أن وصلنا إلى الإيقاف الأخير، ونعلم جيدا مكان المشكلة كون الشيخين أحمد وطلال الفهد مسيطرين بشكل كامل على المنظمات الدولية فأي قانون لا يعجب هذين الشخصين بعدها على طول سنتوقف، والقوانين على مزاجية أشخاص معينين.

وتابع: اننا أصدرنا العديد من القوانين من خلال مجلس الأمة، لكن كل هذا لا يصلح أو يخرجنا من مشكلة الرياضة كون هذا الأمر لا يتوافق مع مزاجية البعض، مبينا اننا لن نتخلى عن سيادة الكويت من اجل منظمة تعتبر منظمة نفع عام، واخذ حريتي في انشاء قوانيني، خاصة ان الاتحاد الآسيوي بدأ يتدخل بسياستنا المحلية.

وهناك العديد من الامثلة على ذلك خاصة بعد استبعاد القادسية والكويت من بطولة كأس الاتحاد الآسيوي مباشرة، وابعاد منتخب الصالات من بطولة كأس العالم، بالمقابل ان منتخبنا الوطني اكمل مسيرته بالتصفيات الآسيوية المزدوجة وإلى الآن نحن في دائرة القرعة الآسيوية، وهذا الأمر يثير الاستغراب ويؤكد ان المسألة تدار بمزاجية أشخاص، والأمر سياسي وليس رياضيا، خاصة ان الشيخ احمد الفهد خسر كل مفاتيحه في اللعبة السياسية، وبقى له كرت الرياضة الذي يلعب عليه الآن.

وزاد من المستحيل ان نسلم الرياضة لأشخاص أو اندية لجمعيات عمومية فاشلة منذ 20 سنة، والأمر مزاجي بحت، وليس من المعقول اننا نستسلم بهذه السهولة لمزاجية بعض الأشخاص.

واخيرا قال انا اعتذر لانني لن استطيع ان اقدم لكم الحل الآن وليس بسبب انني لا أملك الحل لكن بسبب اننا مهما وضعنا الحلول ولم تكن متوافقة مع مزاجية أشخاص معينين فلن تحل مشكلة الرياضة.

معركة الإيقاف

وتحدث النائب السابق صالح الملا قائلا: ان مشكلة الرياضة الكل يعرف تصنيفها وهو تصنيف سياسي بامتياز، وليس له اي علاقة بأي رياضي لكنهم هم الضحية والوقود للمشكلة وطرفا الصراع يتباكيان عليهم، مبينا ان الطرف الحكومي في القضية هو من يقود معركة الإيقاف والاضرار بمصالح الرياضة الكويتية مع سبق الإصرار والترصد.

واضاف اننا لابد من الفصل ما بين مرحلتين مهمتين في قضية الرياضة الاولى عندما صدر قانون 2007 أو ما يسمى القوانين الخمسة، والمرحلة الثانية بعد اصدار قانون الضرورة الذي صدر عام 2012 والتي كنت انا احد الأطراف وقريبا من المشكلة، وكان هناك عدد من الأشخاص بقيادة الشيخ احمد الفهد الذين لم تعجبهم القوانين ويردونها على مزاجهم حيث تدخلهم المباشر اضر بشكل كامل ونسف كل القوانين والإصلاحات التي وضعناها كونهم في تلك الفترة كانوا يملكون الاغلبية الساحقة بمجلس الأمة انذاك. خاصة ان هناك قانونا واضحا في المادة التي تتحدث عن جمع المناصب وعلى هذا الاساس تحركت هذه المجاميع لدى المنظمات الدولية بحجة وجود تدخل حكومي في القرارات الرياضية.

وتابع اننا لا يمكن ان نتنازل لهذه المنظمات الدولية، وانا اتحدث معكم كوني شخصا قد عاش التجربة مع هذه المنظمات عن قرب من خلال الاجتماعات الكثيرة التي حصلت معهم، وعندما تواجهها بسؤال بسيط، ما الذي يتعارض مع قوانينكم، لا تجد اي إجابة واضحة، والمراسلات موجودة تثبت كلامي.

واكد ان هذا الملف يستخدم استخداما سياسيا ولا يوجد احد يشعر بحرقة على الرياضيين، خاصة ان هناك شيخا ينتقم من شيخ ومتنفذ ينتقم من شيخ، وفي النهاية وقود هذا الصراع وادواته هم شريحة الرياضيين، وان القانون الحالي ليس قانون إصلاح رياضي بل هو قانون انقاذ رياضي نريد من خلاله فقط رفع الإيقاف، مبينا ان الحكومة هي من اوصلتنا إلى هذه المرحلة وعلى نواب الأمة محاسبة الحكومة بشكل مباشر وصريح، واستجواب سلمان الحمود لا يكفي.

وقال الملا نحن لسنا دولة مؤسسات لو كنا دولة مؤسسات لما بقي المبارك والحمود في منصبيها بشأن الإيقاف، والدليل على كلامي انه ليس هناك اي قانون صدر اعطوا فيها اعتبار للجهة الفنية التي تختص بهذا القانون، والقوانين تصدر بناء على رغبة فلان أو ترضية لفلان أو لطبقة معينة أو فئة معينة، وانا غير متفائل برفع الإيقاف أو ايجاد حل لمشكلة الرياضة.